إشكالية "الجامع" عند الصادق النيهوم

(ب) عمر رحيم، ، تخصص الفلسفة المعاصرة وقضايا المنهج، جامعة تلمسان،الجزائر.
amarrahim59@gmail.com

" الإسلام هو الشرع الجمعي نفسه، وليس ما يقوله الفقهاء عن هذا الشرع، انه ليس معلومات في الكتب عن دين عادل، بل نظام إداري موجه لتحقيق العدل في ارض الواقع، وإخضاع الإدارة لسلطة الأغلبية".محنة ثقافة مزورة، ص 52.

ملخص:

اشكالية" الجامع" تمثل أحد الدعوات الصريحة للعودة الى النموذج الاسلامي الاصيل حسب النيهوم، بهدف محاولة أحياء أحد أهم مناهج الدين الاسلامي في سبيل الرّقي الحضاري، باعتبار هذا الجامع ارادة الأمة تأخذ من يوم الجمعة مجالا للحياة الاجتماعية والسياسية، ليصبح مكانا مخصصا للحوار والنقاش الذي يحمل أطرافه المسؤولية التي تخولهم للادارة، ويأتي هذا كبديل للديمقراطية الفاشلة التي أزمت الوطن العربي، وبديل عن سياسة الفقهاء بتعطيلهم للمسلم والاسلام معا بحرصهم المبالغ على أحقية المسجد...

كلمات مفتاحية: الجامع، يوم الجمعة، المسجد، الأمة، الاغلبية، المسؤولية، النقاش.

ولّدت حالة المجتمع العربي المعاصر المتأزمة والمارقة في رحاب التبعية التي حطته في بيت الانحطاط، والحال التي آل إليها الوطن العربي الإسلامي المعاصر من تدهور وتخلف على المستويين المادي والفكري ولدت عدة قراءات لمشاريع فكرية تحاول مساءلة الأرضية التي تؤرقه والتي بني عليها، فكان البحث عن سبل الانفتاح والرقي الحضاري والثقافي يبدأ من معرفة أسباب التخلف والجمود الذي انتشر على جميع الأصعدة واثر بشكل سلبي على الهوية العربية الإسلامية ككل، أخذت على عاتقها جل المشاريع النهضوية والنقدية أرضية نحو مساءلة مبررات الأزمة وسجن الهوية التي يعيشها الإنسان والمجتمع على حد سواء، وكان من بين الاهتمامات التي تستوجب النظر في هكذا أحوال هو المجال السياسي الأقرب إلى تشخيص النظام، فكان الحمل الأثقل في رمزية الفرد التي عرفت تمخضات بين النموذجين الإسلامي الأصيل والحداثي الغربي، فكلا الجانبين قد انعكسا على ذاتية الفرد فبقي الإنسان في ظلها في أحلام بائسة وشعارات مجردة.

كان البحث في أصول ونجاعة الفكر الإسلامي الأصيل من بين اهتمامات الصادق النيهوم، الذي بحث عن التغيير من داخل منظومة التراث الإسلامي، والذي يراه الأنسب للثقافة العربية المعاصرة التي فشلت في تطبيق الأنموذج الغربي المتقيد بالديمقراطية والرأسمالية،

فكان "الجامع" المرجع والمثال الأصلح لسياسية تعد بمستقبل أفضل، في ظل فشل الأنظمة العربية عند كل محاولة لتبيئتها، التي لا تلاءم الواقع العربي ولا حتى تطلعاته، ولا هوية المسلم التي اتسخت ولم تعد ترى لنفسها آمالا تعد بغد أفضل، فالمفكر الليبي اخذ مساءلة أساسية من داخل رموز الثقافة الإسلامية، فكانت ماهية الجامع منعرج رآه الحقيقة التي لابد للإنسان أن يعرف أصوله وأهميته النابعة من الدور الحاسم الذي يؤديه في إصلاح المسلم والإسلام والسياسية، فإلى أي مدى يمكن القول بضرورة العودة إلى الجامع ونحن نقيم في رحابه، في ظل تحدي الدور السياسي الذي يؤديه حسب النيهوم والذي يحمل أكثر من مساءلة؟

أولا: في ماهية الجامع

إنّ ما يكشفه الصادق النيهوم• من خلال حديثه عن الجامع هو أنّ المواطن لا يمكنه العيش فقط داخل كتب الفقه، لأنه بطريقة أو بأخرى يقبل وبشكل دائم ممارسة الحياة في مجتمعه عمليا، فيكتشف بذاته أن ما يحتكم إليه المجتمع هو قانون القوة والسلطة، وهي رؤية بائسة ليست بدينية، وهي شريعة لا تطبق بأصولها وتبقى فقط مجردة على الورق، في ظلها لا يسع الإنسان إلا أن يجد نفسه في مجتمع إقطاعي تخلى عن أصول **"الجامع"** وعن أهمية يوم **"الجمعة"** إذ يرى النيهوم :" إن الإسلام الذي يبشر به القران ليس شريعة تطبقها دولة، بل دولة أخرى في حد ذاتها، انه مبدأ محدد في الحكم، تقوم على مبدأ الشرع الجماعي، يعتمد على إدارة جماعية، تنعقد للعمل في يوم اسمه يوم الجمعة تحت قبة برلمان ويسمى "الجامع"[1].

دعوة النيهوم واضحة للعودة إلى أهمية الجامع وخصوصا يوم الجمعة لفرض نظام سياسي قد يسمح بقيام دولة إسلامية. إذ يعتبرا لسبيل الوحيد والمتبقي لقيام الدولة الإسلامية حسب النيهوم هو الجامع، أولا لأنه يسمح بالتحول من الأحزاب السياسية إلى سلطة الجامع أو الحزب الواحد كما يسميه وذلك باعتباره دائما أبوابه مفتوحة للنقاش والحوار، وثانيا :لأن السبيل الوحيد لكي يضمن العرب لأنفسهم صوتا حقيقيا في شؤون الإدارة والقضاء، هذا لأنه ببساطة يجمع تحت شعار دستور واحد، ومن ثمة انه ضمانة الديمقراطية، حيث يحتكم إلى صوت

•الصادق النيهوم: مفكر ليبي معاصر ، ولد ببنغازي عام 1937، تخرج من الجامعة الليبية من قسم للغة العربية، اعد دكتوراه في مقارنة الأديان" بإشراف بت الشاطئ بالقاهرة، ثم انتقل إلى ألمانيا أين در بجامعة ميونيخ حيث أتم أطروحته ونالها بامتياز، كما تابع دراسته بجامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية مدة عامين، كان يدرس مقياس مقارنة الأديان عندما كان أستاذ مساعد بقسم الدراسات الشرقية بجامعة هلنسكي من عام 1968 إلى 1972. تميز بإيجاده إلى جانب العربية اللغة الألمانية والفنلندية والانجليزية والفرنسية وحتى العبرية والآرامية، توفي في جونيف 15 نوفبرب1994، ودفن ببنغازي في 20 نوفمبر 1994، أهم أعماله الأساسية اختلفت بين الرواية والقصة والفلسفة من بينها:
الإسلام في الأسر، دار الريس 1991، لندن.
إسلام ضد الإسلام، دار الريس،1991، لندن.
محنة ثقافة مزورة، صوت الناس أم صوت الفقهاء، 1995.
طرق مغطاة بالثلج، دار تالة ،2001. طرابلس
الحديث عن المرأة والديانات، الذي يأتي والذي لا يأتي، من مكة إلى هنا، العودة المحزنة إلى البحر....

[1] – الصادق النيهوم، شريعة الراعي بلغة الخروف، مجلة الناقد، السنة الثانية، العدد 14، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن، اوت 1989، ص 13.

الشعب والأغلبية، وهذا المسعى يتمم إذن بشرط واحد وهو إحياء الجامع ويوم الجمعة، لأن حال الأمة الإسلامية اليوم صار نتيجة إهمال حقيقة ودور الجامع فأصبحت تدور في رحاب المسجد وراء خطب المواعظ ودروس الفقه، حتى تحول الإسلام من دستور إلى ضمان لصوت الأحياء على يد وصفات فقهية ترخص لعامة الناس الدخول للجنة، يقول النيهوم:" إن التحدي الحقيقي الذي نواجهه هو تحرير لقاء يوم الجمعة، من هيمنة رجال الدين وبعث الإسلام من مقبرة الفقه وإخراج الجامع من المسجد، واستعادة صوت الموطن الغائب وراء خطب الوعظ"[1].

تأتي أهمية الجامع ويوم الجمعة من باب أن لهذا اليوم ما ليس للسياسية والأحزاب الديمقراطية التي توهم وتظلل الشعب، لأن الديمقراطية مفهوما غربيا لا يصلح لثقافتنا ولا لأصالتها التي تتغذى من الجامع، أما الديمقراطية يكفيها إذن أن تتغذى على رجال المجتمع الرأسمالي الذي يخضع الإدارة لرغبات الزبون. وهو ليس إلا مبدأ لخدمة رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى الحديث عن الديمقراطية في مجتمع من دون عمال ومن دون رأس مال مجرد كلام غير ضروري، وناس غير ضروريين، لا أحد يريد أن يسترضيهم، ولا أحد يهمه أمرهم، وليس لهم صوت وليس لصوتهم ثمن"[2].

تتجلى الديمقراطية عند الغرب من خلال الهيمنة والسيطرة التي تتجلى في مختلف المجالات، فدستور الأغلبية بشر بغزوات أمريكا وتأسيس الشركات متعددة الجنسيات والتي فرضت ميدانا للصراع على السلطة والعمال وبين أصحاب العمل، حتى تأسس لنفسها نظاما لا يمكن فهمه إلا في مجتمع إقطاعي، مؤسس على رأس المال كقوة سياسية.

نظرا لفشل الديمقراطية العربية كبديل اخرس على الرأسمالية الغربية، التي لا تجد نفوذها إلا على أراضيها الغربية والبلدان الأوروبية، فإنّ للجامع دورا هاما في الإسلام وهو أحد أشكال السلطة الجماعية، يقول النيهوم في هذا الصدد:"إن نظام الجامع" وليس جامعة الدول العربية هو الذي يوحّد العرب لأنه نظام يجمعهما بالفعل في مكان إداري واحد تحت شريعة إدارية واحدة"[3]، ويأتي هذا الدور الهام للجامع إذن بعد فشل محاولة تطبيق الحل الديمقراطي على أصول غربية، وهذا نفسه حال الجامعة العربية التي نشأت بين أحضان السلاطين، مثلها مثل الجارية التي سخرت نفسها لخدمة الحاكم لا لخدمة الأمة، لكن ماهي الآفاق القصوى التي يعدنا بها الجامع؟

[1] – الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر، من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن، ط3، 1995، ص 384.
[2] –المصدر نفسه ، ص 20.
[3] – الصادق النيهوم، محنة ثقافة مزورة، صوت الناس أم صوت الفقهاء، دار الريس للكتاب والنشر لندن، ط2،1996،ص 149.

يفرق النيهوم بين مفهوم الجامع وبين مفهوم المسجد، بحيث لا يتشابهان في أداء المهام، وتختلف طبيعة كل منهما عن الآخر، فإذا كان المسجد قبلة للصلاة والسماع للخطب، فانّ للجامع دورا حاسما في صناعة القرار على يد الناس أنفسهم، يقول النيهوم عن هذا الاختلاف:" إنّ :المسجد" كلمة مشتقة من مسجد لأنّه خلوة للصلاة، أما الجامع فهو من كلمة "جمع"، لأنّه مؤتمر سياسي مهمته أن يضمن لكل مواطن حق المشاركة شخصيا في اتخاذ القرار وإذا كانت ثقافتنا الإسلامية لا تميز بين "المسجد" وبين "الجامع" فذلك أمر مرده إلى أنها ثقافة "فقهية" مسخرة أساسا لتغييب نظام الجامع بالذات"[1]. ويشير في هذا إلى أن الجامع مفاده هو تسليم الحكم لله، والإدارة للناس، وميزته الأساسية تتمثل في نظامه الذي لا يمكن تطبيقه بين أناس لا يستحقونه، ولأنه أيضا قائم على نظام الجماعة كما أن السلطة لا تكون في يدها إلا إذا كانت جماعة، في حيث يجب مراعاة الفرق الواضح بينه وبين المسجد، لان هذا الأخير يمثل فكرة قد تجلت في مختلف الحضارات القديمة وقد اختلفت التسميات حوله من حضارة إلى أخرى، حتى حمل عدة تسميات كالكنيسة، المعبد، المصلى. في حين أن الجامع هو ميزة خاصة بالإسلام والمسلمين فقط، يقول النيهوم:" أما الجامع فهو فكرة أخرى لم يعرفها أحد،ولم يدع إليها أحد سوى الإسلام لأنّها تطبيق لمبدأ المسؤولية الشخصية الذي يتم إلغاء كل وسيط بين الإنسان وبين خالقه، وحكم إلغاء الشفاعة والنيابة والتمثيل ووضع كل إنسان موضع المسؤولية الشخصية عما يحدث له وعما يحدث لخلق الله من حوله"[2].

الجامع هو دعوة صريحة إلى القيام بالواجب الذي يخص كل إنسان تجاه أخيه الإنسان، وتجاه الأمة، بحيث يكون تحكيم العقل لشؤونهم وأيضا منح أصواتهم صدا، حتى يكون بذلك الكل مسئولا شرعا عما يقال على لسانه بجميع الأصوات.

نتيجة لهذه الأدوار وغياب بعض الحلول، يرى النيهوم أنّ الجامع قد غيب في ثقافتنا العربية، وقد أقصى بغيابه المسؤولية التي تتوجب على المواطن على حقه في التغيير، لهذا كان على نظام الجامع أن يجمع ويعمل على توفير الصيغة الإدارية القادرة على تنسيق الجهد الجماعي، حيث يلتقي الناس على اختلاف طوائفهم في نظام إداري فريد وتحت وطأة إدارة واحدة:" فالإسلام هو الشرع الجماعي نفسه، وليس ما يقوله الفقهاء عن هذا الشرع انه ليس معلومات في الكتب عن دين عادل، بل نظام إداري موجه لتحقيق العدل في ارض الواقع بإخضاع الإدارة لسلطة الأغلبية"[3].

تتحدد ماهية الجامع انه مكان دنيوي لمناقشة مختلق القواعد والأصول، وهو خير مثال للإدارة العامة وحكم الجماعة، وهو منبر لقبول الأصول، وإعطاء الاهتمام للكل، ولا منفذ للتملص من المسؤولية من خلاله، الجامع أفق للديمقراطية والمواطنة وهذا من باب أن الإسلام

[1] – الصادق النيهوم، إسلام ضد الإسلام، شريعة من ورق، دار الريس للكتاب والنشر،بيروت لبنان، ط200 3، ص30.
[2] – الصدق النيهوم، الإسلام في الأسر ن ص 33.
[3] –الصادق النيهوم، محنة ثقافة مزورة،ص 52.

جاء لفك الحصار على المواطن، ليصبح صوته مسموعا، فالذي لا يضمن العدل للأغلبية في نظام إداري محدد، ببنود الدستور لا يستحق اسم الدين، لان الإسلام دون سلطة الأغلبية ليس دينا، وعليه العودة إلى هذه الأسس لا يكون إلا من خلال الدور الهام الذي يمارسه الجامع:" إن حزب الجامع يستطيع أن يعيد للإسلام وجهه الجميل وينقذه من عبودية التاريخ والفلسفة، ويكسب المعركة الصعبة ضد الإقطاع والأصولية ويمنح امتنا أوّل تنظيم سياسي قادر على ضمان صوت المواطن شرعا وعمليا"[1].

أمّا حقيقة يوم الجمعة الذي يتحدث عنه القران ليس مخصصا فقط للصلاة وسماع الخطبتين، بل أيضا فضاء للحوار السياسي، وحجة النيهوم في هذا هي انه قبل الرسول صلى الله عليه وسلم كان بيت الله " مكانا مخصصا للصلاة يقصده الناس للصلاة وسماع المواعظ وكانت له عدة أسماء مثل الدير، الكنيسة، المسجد...لكنهما جميعا يشتركون في وظيفة واحدة هي الصلاة.

بعد مجيء الرسول محمد عليه الصلاة والسلام أضاف للمسجد-يقول النيهوم- اسما آخر هو "الجامع" ودعا إلى اللقاء فيه مرة في الأسبوع على الأقل، لكي يحاسبوا حكوماتهم أوّل فأوّل"[2].فرسول الله كان يعتمد مبدأ الحوار السياسي إذ علّمهم أن أفضل جهاد هو جهاد ضد ملك ظالم،كما حرم أيضا الهمز واللمز والتنابز بالألقاب وغيرها من الأمور الدنيئة،مثلما أباح وحبذ أفضل الأمور والقيم التي تقرب إلى الله.

الجامع إذن اكتسب منذ عصر البعثة وظيفة سياسية، وقد تجاوز بذلك دوره الديني الذي كان قبل البعثة، وهذا لأول مرة في التاريخ إذ صار مخصصا للحوار السياسي ونقدا للإدارة، ومجلا لصياغة القوانين والمحاسبة والمراجعة دوريا، وكل أسبوع دون انقطاع.

إن مؤتمر يوم الجمعة هو الذي صنع المواطن القادر على النقد والحساب وفيه قدم الرسول إلى توكيل إمامة الخلافة إلى المسئول السياسي لتسهيل مهمة الحوار السياسي بالذات، وقد بدا انهيار الجامع قبل مرور قرن عن وفاة الرسول تحديدا على يد الامويين• كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إذ ألغو وظيفته السياسية بمنعهم للحوار السياسي فيه، وكلفوا أنفسهم بإرسال خطيب لكل جامع ينوب على الجميع، ويكلمهم وراء صمتهم وخضوعهم:" أما هذا الخطيب خسر يوم الجمعة نصف معناه وانقلبت دولة المسلمين رأسا على عقب، فتحول الجامع إلى

[1] –الصادق النيهوم ، إسلام ضد الإسلام،مرجع سابق، ص 18.

[2] – الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر، مرجع سابق، ص88.

•يرى النيهوم انه في عصر معاوية وقعت الكارثة إذ ظهر جيش أموي مأجور،ونصب الخليفة نفسه ممثلا شرعيا ينوب وحده عن جمع المسلمين، ووفي ظروف هذا الانحراف الهائل خسر الإسلام قدرته على الالتزام دوريا بحقوق المستضعفين وخسر بذلك علامته الفارقة التي تميز بين السياسة والدين، وغاب فجأة من واقع الناس وراء مذاهب فقهية...ينظر: محنة ثقافة مزورة، ص 62.

صومعة للصلاة وسماع المواعظ، وغاب الحوار السياسي وراء خطبة الوعظ، وانقلبت الرؤية من موقع الناس إلى موقع الخطيب، حتى أصبح حضور الناس أنفسهم نوعا منن الغياب"[1].

انهارت الوظيفة السياسية، وفقد الإنسان صوته، وأصبح الخطيب ينوب على كل شيء، هو من يعض ألناس دون يكلف الحضور أنفسهم النقد أو الحوار، فالمواطن أصبح متعودا على الاغتسال يوم الجمعة ولباس الطهر من الثياب استعدادا للذهاب إلى سماع خطب الفقهاء والصلاة يوم الجمعة، يذب دون أن يتكلم أو أن يتحرك ساكنا، يكبت كل شيء يصفهم النيهوم يقوله:"أنهم يجلسون ساكنين، ومنكسي الرؤوس... فهذا موطن ساكت على مقاس ثقافة لا تريد الحوار، فهذا مواطن بلا لسان، يتنازل عن حقه في الدنيا قبل ان يولد، صبور ، مطع، خارج مظلة الجماعة، يقبل الهزيمة مسرورا"[2].

ثانيا: الجامع وأشكال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يعتبر النيهوم انّ الدين قد جاء لفك الحصار المفروض على صوت المواطن، وضرب نظرية أهل الحل والعقد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي احد أبواب القول ان كل عاقل مسئول وكل راع مسئول عن رعيته ، وهي مبادئي يخولها الجامع بنفسه، لكن الحكام المسلمون قد تمادوا بأنفسهم في تأسيس جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون مراعاة البلوغ العقلي للمواطن، حتى القران بدوره يسبق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره واجبا للمؤمن، ومسؤولية تسبق الأصول الخمسة.

يقول النيهوم :" القرآن نفسه لا يتردد في القول ان ركن الإسلام الأول ليس هو الصلاة والزكاة وأداء الشعائر كما تزعم نظرية القواعد الخمس، بل هو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد جاء في سورة التوبة قوله:" المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويقيمون الصلاة ويوتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله انّ الله عزيز حكيم" التوبة "71، وتقديم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن بقية الالتزامات .

ترجع أهمية مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحديد الدور الهام لكل إنسان، والنيهوم من اجل أهميته قام بتخصيص مقال سماه ب "قواعد الإسلام ليست خمس"، إذ جعل الفقهاء موضع اتهام إذ ساهموا بشكل كبير في جعل المواطن حبيسا للقواعد الخمس المعروفة، يقول:" فإذا شهد المواطن بان لا اله إلا الله وصلى وصام، واخرج الزكاة وذهب إلى الحج، يصبح مواطنا مسلما مستوفيا لجميع

[1] – الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر، ص 90.
[2] – المرجع نفسه، ص91.

شروط الفقهاء، بغض النظر عما يحدث له وبغض النظر عما يحدث لعياله"[1]. فالواعد الخمس حسب النيهوم لا تستند إلى نص القران بحجة أنّ الفقهاء أهملو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي صرّح به النص إلى جانب القواعد الخمس كما سبقت الإشارة إليه في سورة التوبة السابقة، ولهذا كان المسلمون طوال أربعة عشرة قرنا أي منذ عصر معاوية حبيسوا يصلون ويصومون ويزكون ويحجون محاذرين أن تنهدم قاعدة واحدة من قواعد الإسلام، وما تعبر عنه الحقيقة التاريخية هي انّ الإسلام نفسه قد انهزم منذ عصر بني أمية، والمواطن المسلم هنا لا يختلف في تقطيره عن المواطن الفرعوني الذي عاش فرعونيا، والكل متمسك بأصول حددت مسبقا،:" لعل وساءل القمع السياسي سوي تظل قائمة على تهيئة المناخ المطلوب لنمو مواطن مسلوب الإرادة مثل المواطن الذي تخاطبه نظرية القواعد الخمس"[2].

يتضح إذن انه حسب النيهوم ان نظرية القواعد الخمس قد تولدت نتيجة ممارسة النظرية القوة، حيث نشأت بفعل نجاح بنو أمية من استعادة نظام الإقطاع واستبدلوا جيوش الجهاد بجيش مأجور محترف يقوده قتلة محترفون من طراز الحجاج بن يوسف وزياد بن أبية وغيرهم، ليضيف النيهوم ان من وراء هذه السيوف كان على الفقه الإسلامي ان يختار بين طريقين إحداهما يتمثل في سبيل الفقهاء وفتاويهم، أما الآخر هون ان يموت الإسلام.لكن النتيجة من وراء هذا الإقطاع الذي مارسه بنو أمية هو ان الإسلام خسر من وراءه نصف قواعده، وبشهادة صدقها الفقهاء إذ أصبح الاهتمام بالثروة العائلية، وترتب عن ذلك اختفاء للمساواة وخسر كل مسلم حقه، وأكثر من المسلمين خسارة هم اقلهم حيلة وقوة، وبهم ومن خلالهم يتم التعدي على قواعد الإسلام الخمس.

الإسلام الجديد الذي أباحه الفقهاء الأمويون هو فصل الإسلام عن أصول الحكم، علامة هذا السلام الحديث قد تمثلت بقواعد خمس مجهزة خاصة على مقياس مواطن مسلوب الإرادة، إذ خسر كل حقوقه السياسية، أما المسلم الذي صنعه بنو أمية في نظر النيهوم تمثل في صورتهم إذ صار عمره أربعة عشر قرنا، دون ان يبلغ سن الرشد، إذ لا يزال يعتبر مواطنا معفيا من مسؤولياته، وعن حقه والتزامه تجاه الدولة،إذ يصير معفيا عم " عن شؤون الدولة التي تقرر مصيره ومصير عياله"[3].والخطأ الذي وقعت فيه نظرية القواعد الخمس انها نحت في التعويض عن الكل بالجزء، كما نجحت في إقناع المواطن المسلم بقبول هذه الخسارة، والاكتفاء بالقواعد الخمس هو سقوط حقيقة مواطن ولد في وطن لا يعترف به، ولا حتى بوطنيته:" فمثلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قاعدة جماعية يتطلب أداءها ان تكون الجماعة

[1] – الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر، ص 51.
[2] – المرجع نفسه، ص 52.
[3] – الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر، ص 57.

قادرة قانونيا على عقاب أهل المنكر ، يقول النيهوم:" ان الإسلام لا يقوم على خمس قواعد، بل يقوم على مسؤولية الناس تجاه أنفسهم، ومهما تكلم الفقهاء أو سكتوا فإنهم لا يستطيعون ان يعفوا الناس من هذه المسؤولية..." [1].

ثالثا: معضلة التغيير بين الأمة ومجلس الشورى

الخلل الذي أصاب النظام الديمقراطي حسب النيهوم تمثل في كلمة "امة" التي تعرضت إلى التغيير، إذ تم إخراجها وتحريفها عن معناها الأصلي، وذلك من عصر معاوية حيث تم القضاء على نظام الشورى في الجوامع، وذلك مما أدى إلى إعلان الخليفة مبدأ احكم الوراثي، وقد ترتب عن ذلك ظهور فرق وطوائف لا تجتمع الا بارادة الخليفة، وهنا لم يعد للامة أي سلطة أو رغبة في شؤون الإدارة، فتحت وطأت هذه الظروف ظهر الفقه الإسلامي وأصبح على يده تمر متطلبات الواقع السياسي تحت قناع الدين حتى عمدوا إلى تغييب حوار يوم الجمعة وراء خطب الوعظ وسلطة الفقهاء التي تهدف إلى تغييب سلطة أغلبية الأمة لصالحها.

الشورى يراها النيهوم بالمعنى الإداري لكن بخلاف الحزبي أو ما يطلق عليه اسم مجلس النواب، وذلك ان الإسلام لا يعترف بالنيابة، وأيضا باعتبار المسلم مسئول بنفسه عن التنفيذ، والشورى هنا تصبح مفهوما مخالفا تماما لهذا المنطق وهي من إدارة مختلفة تماما:"يقوم على المنازلة الشخصية للمواطن في موعد محدد، لكي يضمن من خلاله إشرافه المباشر على أداة الحكم"[2]، وتأتي أهمية هذه الشورى بتوقفها على إشراف المواطن بنفسه بعد ان أصبحت الانتخابات البرلمانية الحزبية لا تمثل سوى مسرحيات ومسرحيات لا جدوى منها.

يرى النيهوم ان الأمة الإسلامية يجمعها مفهوم " الأمة" إذ تأتي على أساس نظام جماعي أخر، وهو نظام موجه أساسا لهدم نظام أخر نقيض اسمه " الشعب" الذي لا يستقيم مع إرادة الشعب .

الأمة في الإسلام تختلف عن الشعب في الثقافة العبرية اليهودية، وذلك ان الأمة من عدة أجناس وثقافات، فهي لا تعتمد على الثقافة أو الشعب الواحد، أو الأرض الواحدة أو مواطنين معنيين أو مغفور لهم كما هو الحال في الثقافة العبرية، ويتمثل مسعى هذه الأمة في تعطيل مسعى الشعب وإبطال مفعول انه الشعب المختار، لذا كان للأمة مسؤوليات وتكليف، وهدفها كان نقل السلطة من العقائدية إلى الناس أنفسهم. لكنها الحقيقة التي لم يتفطن إليها الواقع العربي الذي لم يعد يفرق بين المصطلحين يقول الصادق النيهوم:" إنّ الفكر السياسي

[1] – الصادق النيهوم، الاسلام في الأسر، مرجع سابق، ص 59.
[2] – الصادق النيهوم، حنة ثقافة مزورة، مرجع سابق، ص 145.

العربي المعاصر الذي قام على الخلط بين كلمة الشعب وبين كلمة الأمة لم يستبدل لفظا بآخر، بل استبدل صيغة إدارية متطورة جدا، وعربية جدا، بصيغة عبرانية معقدة علاماتها الأولى أنها مكتوبة بلغة بديلة عن لغتنا"[1] .

إنّ أهمية الأمة تكمن في مجموعها واتحادها ،تشمل عدة ثقافات وأصول، تكلف أناس أكفاء مسئولون، تحمل في ثناياها تطلعات مختلفة، لأنها مكونة أساسا منن مجموعة من الناس، يمثلون سلطة الحكم، والإدارة الإسلامية أو الشرع الجماعي على يد الأمة يحمل مبادئ تتوفر فقط في دين الإسلام وتستثني العقائد الأخرى وهي: **الشرط الأول**: أنّ الملك لله وحده، فلا احد داخل نظام الأمة يملك حقا إلهيا في الحكم.

الشرط الثاني: أنّ كل نفس بما كسبت رهينة: فلا احد يشفه لاح داو يغفر له ذنوبه.

الشرط الأخير: الدين عند الله الإسلام، فنظام الأمة ليس دعوة لعقيدة أخرى بل دعوى إلى احتواء كل العقائد والأنساب في مجتمع جديد، بإمكانه ان يضمن مصالح الناس، لأنه يضع شرعية إقرار بين أيدي الناس أنفسهم اذ يرى النيهوم ان الإنسان العربي إذ غيب شريعة الجماعة والمتمثلة في تسليم السلطة للناس عن طريق الشورى المباشرة في الجوامع، وهو جهاز الإدارة الجماعية الوحيد الذي يملك العرب شريعته حية في نفسهم"[2]، فالشرع الجماعي إذن يضمن من داخل الجامع حق السعي للجميع ، وتوفي لحق العدالة، وأيضا ابتغاء فضل الله عن سواه، حيث يكشف للناس هنا ان لهم اسما مشتركا يجمعهم للحوار باسم الناس، أما كلمة الشعب في تراثنا–يقول النيهوم– ليست سوى كلمة سامة، لأنها أصبحت بديلا عن شريعة الجماعة التي لا يمكن ان يكون لها بديل آخر عمن سواها.

هناك إذن ارتباط بين التقدم والرقي وبين الأمة الجماعية، إذ انه على سبيل المثال الاوربيين كانوا اشد فقرا وباسا، إلا انه منذ ان عرفو الديمقراطية والرأسمالية بتحقيقهم الإدارة الرأسمالية، لكن أيضا يمكن هناك بديل للنهوض في الوطن العربي وهو نابع من الإدارة الجماعية ، لان السعادة السلطة أو التخلص من الفقر مرهون بأمة تتآلف على اتحاد وجماعة وتتأسس على نظام الأغلبية ، لكن للأسف أصبح الوطن العربي يدعو إلى إحياء الإسلام وقتل المسلم، وإلغاء للحوار باسم الإسلام فأصبحت ثقافة لا تدعو إلى إحياء صوت المواطن المسلم في يوم الجمعة وما أصبح يورث معهم ليس دستورا حيا وإنما تعاليم موروثة تتوارث بين الفقهاء وقد تم ذلك مسبقا منذ ظهور الفقه في القرن الأول هجري، أما محاولة تطبيق الديمقراطية الرأسمالية في الوطن العربي لا تتطابق مع تعاليم الإسلام ولا مع ثقافتنا، وكطرقها موصدة لقامة

[1] – الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر، ص 36.
[2] – المرجع نفسه، ص37.

الحوار، ومن هنا يعود النيهوم ويدعو إلى ضرورة العودة إلى الأصل، إلى الجامع لمناقشة أمور الناس، حيث تعود الإدارة الأصلية، ويلتقي فيه المسلمون بالأغلبية باسم الأمة، فيكون صوتها مسموع من داخل الجامع.

تعقيب

تعرض الصادق النيهوم إلى الكثير من التعليقات على مختلف الأفكار التي تناولها في الإعمال التي تناولت مشروعه الفكري عن إحياء الجامع، محاولا بذلك جعل افقه مفتوحا للحوار السياسي، والنقاش، حتى يصبح بذلك يوم الجمة مسيّسا، وقد ارجع إهمال هذه الوظيفة إلى السيطرة التي تمكن الفقهاء الأمويين من فرضها ، حتى ألغو وظيفة الجامع وابقوا على وظيفة المسجد، وبدأ الطريق إلى تغييب المسلم وإفصاح المجال أم الإسلام والعقيدة.

عرف كتابه الرئيس " الإسلام في الأسر" مساءلة حول طبيعة الأسر،إذ المفكر اللبناني علي حرب مقالا عنونه "هل الإسلام في الأسر أم نحن؟" أو بالأحرى من ياسر من؟ إذ يرى أنّ النيهوم قد اعتبر الإسلام مسجونا ومعتقلا، وعليه تتوجب الضرورة إلى فك قيوده وعقاله تحريره، ومن ساهم في سحنه هم الفقهاء والسلاطين والسياسيين، أما حقيقة عبارة الإسلام في الأسر:" هو الاعتقاد بوجود اسلام مثالي ماهوي قائم في ذاته بصرف النظر عن أنماط تحققه في الهنا والآن، أي بصرف النظر عن البشر الذين أسهموا تاريخيا في صنعه وتشكيله بإبداعاتهم وانجازاتهم، باخطاءهم وكوارثهم، وعنصريتهم أي بانفتاحهم وتسامحهم"[1] .

فالمهمة التي سلكها المؤلف مثالية تتعالى على المسلم بل لا تحتاج إلى المسلمين حتى يوجد بهم ذلك الإسلام، لان تاريخه مفصول عنهم، أما إذا كان خطاب النيهوم في ظاهره يرى أنه تعدي تجديدي إسلامي فإنّه في حقيقته ومنطقه خطاب سلفي بل إنه اشد من السلفية ذلك " انّ أكثر السلفيين الإصلاحيين يقبلون الإسلام كما هو في حقيقته وواقعه، أي كما تجسده التاريخ، هوة يروي ان الشريعة قد طبقت بالرغم من النواقص والأخطاء والمظالم والمفاسد، لأنهم يرون أنّ لا عظمة ولا كمال لأحد في العالم"[2].

وحتى رؤيته للديمقراطية على أنها من تسلم السلطة لله والإدارة للناس، هذا مفهوم لا يختلف في حقيقته عن مفهوم الفقهاء والعلماء، لأنّه نفسه مفهوم مصرح في الخطاب الديني، فالنيهوم حسب علي حرب يقدر ماسعى إلى فك قيود الإسلام والمسلم، قد أوقع نفسه وأوقعنا في أسره.

[1] – علي حرب، نقد النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء –المغرب، بيروت لبنان،ط4، 2005،ص 153.
[2] – علي حرب، نقد النص، مرجع سابق، ص 155.

إذا كانت الديمقراطية ابتكار غربي فذلك لا يبقى على وجود الحريات قديما في المجتمع الإسلامي وذلك تجسيدا على منطق النهوض الحضاري ، فقديما لم تكن حريات لكن المجتمعات قد حققت انجازات حضارية وفكرية، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الجامع لم يشكل يوما على حد ما نعلم مكانا أو مؤسسة لممارسة الشورى بين جمهور المسلمين، فالشورى حيث ما مورست، قد مورست على يد أهل الحل والعقد من العلماء والساسة، علي حرب، رأى من هذا المنطق تسقط كل محاولة لممارسة أي نشاطا قضية باستدراك عامة الناس والجامع كان في بدءه ملجأ، بيتا للفرائض وخلق فضاء للتدريس وتحصيل العلم، وخطبه تمثل ممارسات تربوية وعظية أكثر ما يكمن ان تمثل سياسة شورى ديمقراطية ، والإسلام لا يكمن اختزاله في مجرد مذهب فقهي أو منظومة عقائدية أو نظام سياسي.

نعم أركان الإسلام خمسا: انتهى الكاتب إبراهيم على الوريد الذي قام بارد على النيهوم معتبرا انّ للإسلام قواعد خمس، معتبرا إياه وقع في لبس وقد تشابه عليه الأمر فبالرغم من توفيقه من استعراض لبعض نماذج الإسلام إلا أنّه وقع في بعض التصورات الخاطئة ، وكأنّه لم يطلع على قول الرسول صلى الله عليه وسلم: فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما وصفه رسول هذه الأمة فريضة عظيمة تحل المكاسب وتعمر الأرض وينصف من الأعداء وهي قاعدة جماعية، إذ انه لا يمكن ممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا في المناخات الحرة، وذلك نقيض حكم الفرد بالذات بحيث تكون مصدر الأمر والذي يجب أن يكون موضع تنفيذ، وان تكون الأمة قادرة شرعة وتنفيذا على إنزال العقاب بأهل المنكر والطاغين المتجبرين وعليه فان أركان الإسلام هي لكل فرد وهي لكل امة، وبالتالي بناء الإسلام على تلك الأركان الخمسة الأسر،وبناء الإسلام على تلك الأركان الخمسة يقوم على شؤون المجتمع البشري على أسس إنسانية عادلة تتيح للإنسان إحراز اسعد حياة ممكنة على الأرض وعلى نعيم الخلود الذي لا يحول ولا يزول بفعل الصلاة"[1].

الفقه الإسلامي الذي تعرض للظلم على يد النيهوم،لم يستثني انه يوجد فقه الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، الذي جعلوه كما أرشدهم رسول الله ضرورة المرء وهي بمثابة قاعدة منطق الأمة كلها ، التغيير الديمقراطي لا يرتبط بالمفاهيم الخاصة بالشعب أو الأمة فالنيهوم أدرى والإنسان العربي كذلك على أنّ التغيير لا يرتبط بمفهوم معين، وإن الإنسان أنّ كلمة شعب تختلف عن الأمة فهي لا تكفي ولا تبعث فيه روح التغيير ، ولا إشكال يمكن إيجاده داخل الوطن العربي في كيفية التعامل مع اللفظين، وهنا المشكلة التي لن ينتبه لها النيهوم هي أن الإنسان والمواطن العربي لا يحتاج إلى نعت ا والى لقب حتى يقوم بالتغيير أو ليعرف حقوقه من واجباته، لأنّ الأمر مرده إلى الذات ومفادها :" أنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " العبارة التي رددها النيهوم في أكثر حجة وقبلة بني مالك بن نبي مشروعه.

[1] -- الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر، ص، ص 220.229.

قدّم النيهوم في سياسة الجامع قراءة فاحصة تقويمية تقوم مداخل الاعوجاج داخل البنى التي أزّمت ممن واقعنا العربي، معتبرا أنّ شرط إصلاح المسلم والإسلام المأسور نابع من إحياء ثقافة الحوار والنقاش التي كانت تمارس داخل الجامع، إذ تأتي هذه الدعوة إلى معرفة المسلم لنفسه ودوره الحاسم تجاه الإسلام وتجاه المجتمع، حتى يعرف الرسالة التي يتوجب أن يحملها كل مواطن في حياته، لأن حال الدين الجامد الذي نعيش في شعائره التي لا تغني ولاتسمن في حضارة المسلم في شيء، لأنه يقرب الإنسان من المسجد لأداء الفروض التي عند الخروج منه، ولهذا كانت المسؤولية هي مبرر النيهوم في بعث هذه التبعية وإصلاح هفوات الديمقراطية والسياسة الفاشلة المزيفة التي لا تلاءم الهوية الإسلامية، فالجامع يولد من جموع الناس امة أو إرادة الكل التي تحمل سلطة ووحدة في هدف التغيير الذي يبدأ داخل أسوار الجامع، فتسييس الجامع إذن جاء بفعل فشل المسجد في أداء الدور السياسية والنقدي الذي يمكن ان يمارسه الفرد، وإبقاءه على فريضة الصلاة والمواعظ فقط، وذلك نحو إعداد الإنسان المسلم الذي يذب إلى الجامع من اجل النقد وإقامة الحوار بفتح أبواب النقاش وطرح قضايا العصر التي يعيشها المجتمع ويحياها الناس، وهذا لأجل تجاوز الخطأ الذي وقع فيه الفقهاء بأن الغوا فضل وظيفة يمكن أن تحيّ الجامع والمسلم والإسلام المتمثلة في الوظيفة السياسية، فإنقاذ الأمة إذن يعود المنفذ الوحيد الذي يكفل سبل الحوار وحق الحرية والنقاش، والتخلي عن السياسية التي يحتكم إليها الساسة العرب بخضوعهم للأنموذج الغربي الرأسمالي الذي كان وراء أسباب الانحطاط والتخلف حسب النيهوم.

قائمة المصادر والمراجع

1-الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر،من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن،ط،3 1995.

2-الصادق النيهوم، إسلام ضد الإسلام، شريعة من ورق، دار الريس للكتاب والنشر،بيروت لبنان، ط200 3.

3-الصادق النيهوم، محنة ثقافة مزورة، صوت الناس أم صوت الفقهاء، دار الريس للكتاب والنشر لندن، ط1996،2.

4- الصادق النيهوم، شريعة الراعي بلغة الخروف، مجلة الناقد، السنة الثانية، العدد 14، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن، أوت 1989.

5-علي حرب، نقد النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء –المغرب، بيروت لبنان،ط4، 2005.